سياسة اللورد بالمرستون الداخلية في بريطانيا (١٨٢٨-١٨٦٥)

الاستاذ المساعد الدكتور
اياد تركان إبراهيم
جامعة ديالى – كلية التربية

سياسة اللورد بالمرستون الداخلية في بريطانيا (١٨٢٨_١٨٦٥)

Lord Palmerston's Interior Policy in Britain (1828-1865)

الاستاذ المساعد الدكتور
اياد تركان إبراهيم
جامعة ديالى – كلية التربية
Asst.Prof.Dr.Ayad Tarkan Ibrahim
ayadtarkan@gmail.com

الملخص :

يبين هذا البحث جانب غير معروف عن سياسة بالمرستون الداخلية في بريطانيا خلال العهد الفكتوري ، عرف عن بالمرستون بروزه في مجال الشؤون الخارجية عن طريق توليه وزارة الخارجية لثلاث مرات ثم رئاسته للوزراء ، لكن هذا البحث جاء ليبين آراءه وتوجهاته الداخلية خلال نفس المدة الزمنية ، حيث كان لبالمرستون بصمات واضحة ومهمة في الشؤون الداخلية في بريطانيا وساهمت مواقفه في حل الأزمات الكبرى داخل البلاد ، وتجنب الوقوع في الفوضى السياسية حيث كان يخشى أن تصل عدوى الثورة من أوربا الى الشعب البريطاني الامر الذي يهدد امن وسلامة البلاد واستقرارها ، وعمل طيلة حياته لمنع بريطانيا من أن تذهب نحو الفوضى من خلال تبنيه سياسة الحلول الوسطى وعدم السماح بجر البلاد الى المجهول كما فعل خلال ازمة الاصلاحات البرلمانية وخلال ثورات عام ١٨٤٨ ، وفي الوقت الذي كان يمارس سياسة ليبرالية في الخارج تجاه الدول الاوربية الأخرى كان ديكتاتورياً في الداخل لأن مصلحة بلاده وامنـها واستقرارها يتطلب مثل ذلك حسب اعتقاده .

المقدمة:

لم تحظى سياسة بالمرستون الداخلية بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدراسات الاكاديمية في العراق ، وقد كتب الباحث اطروحته للدكتوراه عن دور اللورد بالمرستون في السياسة الخارجية البريطانية منذ ما يقارب من ثمان سنوات ، وطيلة هذا المدة لم يتناول أحد موضوع السياسة الداخلية للورد بالمرستون مطلقاً ، ولذلك قرر الباحث الكتابة عن هذا الموضوع لتوضيح

توجهات اللورد بالمرستون الداخلية في بريطانيا العظمى وكيفية تعامله مع مشاكل بلاده التي هددت امن واستقرار بريطانيا خلال تلك الحقبة ، حيث تبنى بالمرستون منهجاً في الداخل يتناقض مع طروحاته أثناء ادارته للشؤون الخارجية الامر يجعل هذا الموضوع جدير بالدراسة والاهتمام .

تم تناول الموضوع من خلال ثلاث محاور ، تطرق الأول الى انتقال بالمرستون من صفوف حزب المحافظين الى صفوف حزب الاحرار ، وفيه توضيح لتأثير السياسة الليبرالية التي اتبعها جورج كاننغ على شخصية بالمرستون والنهج الذي تبناه فيما بعد والذي يعد استمرار لنهج كاننغ وكاستلريه ، في حين بين المحور الثاني سياسة بالمرستون الداخلية منذ عام ١٨٢٨ وحتى توليه رئاسة الوزراء ، وعالج المحور الرابع توجهات بالمرستون الداخلية أثناء توليه منصب رئاسة الوزراء في المدة (١٨٥٥-١٨٦٥) ، واعتمد البحث على مصادر عربية وأجنبية أغنت سطور البحث بمعلوماتها القيمة ويمكن الاطلاع عليها تفصيلياً في نهاية البحث . والله الموفق .

أولاً : انتقاله من حزب المحافظين الى حزب الأحرار

بدأ هنري جون تمبل بالمرستون Henry John Temple Palmerston حياته السياسية عضواً في حزب المحافظين لكون عائلته تنتمي الى الطبقة الارستقراطية من ملاك الأرض البروتستانت ، حيث دخل الى البرلمان عام ١٨٠٧ وأصبح بعد ذلك لورداً في وزارة البحرية ثم وزيراً للحرب في المدة (١٨٠٩-١٨٢٨) بدون مقعد في مجلس الوزراء [١] . وفي تلك الأثناء تنامت المطالبات الشعبية في بريطانيا منذ نهاية الحروب النابليونية بإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد نتيجة لانتشار الثورة الصناعية وازدياد المصانع وظهور طبقة من العمال في المجتمع البريطاني فضلاً عن تأثر الشعب البريطاني بالثورتين الأمريكية والفرنسية ، ورفضت السلطة الملكية في بريطانيا الموافقة على القيام بتلك الإصلاحات مما أدى الى ارباك الوضع السياسي الداخلي لاسيما بعد تأييد حزب الاحرار لمطاليب الجماهير في إصلاح النظام الانتخابي ، وكان بالمرستون حينها يقف الى جانب سياسات حكومته حيث دافع بالمرستون ، بصفته وزيراً للحرب ، عن تصرف الجنود البريطانيين الذين اطلقوا النار على المواطنين في الأحداث الصاخبة لعام ١٨١٩ التي قمعت الاحتجاجات المعارضة للحكومة في حينها ، حيث تجمع عدد من المواطنين في شارع سانت جون في مانشستر مطالبين بإجراء اصلاحات برلمانية وتحسين الأحوال الاقتصادية [٢] .

لم يكن اسم بالمرستون بارزاً في صفوف حزب المحافظين حتى ذلك التاريخ ، ولكنه بدأ يميل باتجاه الجناح الليبرالي في حزب المحافظين في عشرينيات القرن التاسع عشر ، وإتخذ بالمرستون مساراً جديداً بوصول جورج كاننغ George Canning (١٧٧٠-١٧٢٧) الى وزارة الخارجية في بريطانيا عام ١٨٢٢ ، والذي كانت سياسته استمرار لسياسة وزير الخارجية الأسبق كاستلريه Castlereagh (١٧٦٩-١٨٢٢) الليبرالية في الخارج والمحافظة في الداخل [٣] ، والتي أكدت على دعمه لثورات المستعمرات الاسبانية في أمريكا الجنوبية في حين عارض مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأوربية ليمنع دول التحالف المقدس من فرض هيمنتها في أوربا وسرقة النصر البريطاني على نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (١٧٦٩-١٨٢١) ، كما رفض كاستلريه وكاننغ أيضاً التدخل لقمع الحركات الدستورية والثورات القومية في أوربا ، وهي نفس الأفكار والتوجهات التي سار عليها بالمرستون فيما بعد ، وفي المقابل عارض ممثلي حزب المحافظين في مجلس العموم هذه السياسة واعتبروها تحريض على الثورة في ايرلندا ضد الحكومة البريطانية ، وتزامن ذلك مع دعوات لتحرير الكاثوليك في ايرلندا والسماح لهم بدخول البرلمان البريطاني ، وكان البلاط والتقاليد السياسية البريطانية منذ عهد هنري الثامن Henry VIII (١٥٠٩-١٥٤٧) تحرم على الكاثوليك تبوء أي منصب رسمي أو قضائي ، وبقي الحال كذلك الى ان ظهرت اضطرابات في بريطانيا تطالب بتحرير الكاثوليك [٤] .

تشكل تكتل في مجلس العموم البريطاني سمي بأنصار كاننغ Canningites ، وهم جزء من حزب المحافظين ولكنهم أكثر تحرراً من زملائهم في الحزب ، وانضم بالمرستون الى أنصار كاننغ الذين أيدوا تحرير الكاثوليك والإصلاح البرلماني وحرية التجارة وهي مطاليب شعبية نادى بها عامة الشعب البريطاني منذ مطلع القرن التاسع عشر [٥] .

وربما لاحظ بالمرستون أن الضغوط الشعبية تتزايد على الحكومة لإجراء إصلاحات برلمانية وأن شعبية المحافظين بسبب ذلك بدأت بالتناقص ، ولذلك بدأ بإتخاذ قناعات سياسية خاصة به بعيداً عن حزب المحافظين مستفيداً من انضمامه الى جناح كاننغ ليحقق طموحه السياسي في البروز على الساحة السياسية من خلال التحدث بالشؤون الداخلية والخارجية .

وكان بالمرستون يرى ان وصول الكاثوليك الى البرلمان البريطاني أمر لابد من حدوثه عاجلاً أم آجلاً ، لذلك تكلم في مجلس العموم بهذا الشأن واصفاً مطاليب تحرير الكاثوليك بالينبوع المتدفق من الأرض والذي يصعب إيقافه ، وأضاف ان

البلاد بحاجة الى خدماتهم وأن القمع سيجبرهم على العمل سراً ضد الحكومة [٦] .

صوت بالمرستون الى جانب مقترحات بعض الوزراء لتفعيل تحرير الكاثوليك ، وأدى ذلك الى أن يؤسس لنفسه موقعاً مهماً في صفوف أنصار تحرير الكاثوليك ضمن حكومة روبرت بانكس جانسون ليفربول Robert Banks Jenkinson Liverpool (١٧٧٠-١٨٢٨) ، وفي الوقت نفسه أصبح عرضة لهجوم كبار أعضاء حزب المحافظين ، الامر الذي أدى الى أن يواجه بالمرستون صعوبة في الحفاظ على مقعده في البرلمان البريطاني عن جامعة كامبردج Cambridge University ، وازداد نفور بالمرستون من حزب المحافظين عندما قام ثلاثة من زملائه في الحزب بمنافسته للترشيح عن جامعة كامبرج في الانتخابات البرلمانية لعام ١٨٢٦ وكان جميع منافسي بالمرستون من البروتستانت المناهضين لتحرير الكاثوليك وسياسة كاننغ ، وهم كل من جون كوبلي John Copley والذي حصل على ٧٧٢ صوتاً ، وهنري بانكس Henry Banks والذي حصل على ٥٠٨ صوتاً وهنري جيلبورن Henry Goulborn وزير ايرلندا في الحكومة الذي حاز على ٤٣٧ صوتاً في حين حصل بالمرستون على ٦٣١ صوتاً وهي كافية ليشغل المقعد الثاني عن الجامعة ، وكتب فيما بعد حول هذا الموضوع قائلاً : " **لقد كانت هذه تمثل الخطوة الأولى تجاه قطع العلاقة بيني وبين أعضاء حزب المحافظين وهم البادئون بالاعتداء** " [٧].

أدى تأييد بالمرستون الى الغاء تجارة الرقيق وتحريمها في المستعمرات الى تعميق الفجوة مع حزب المحافظين ، فقد كان بالمرستون مؤيداً ثابتاً لجمعية مناهضة الرق منذ مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر ، وفي عام ١٨٢٦ أحضر بالمرستون التماساً من ناخبيه في كامبردج يطالبون فيه بالإلغاء التدريجي للرق بما يتوافق مع التزام جامعة كامبردج بالمبادئ المسيحية . وفي نهاية عام ١٨٢٦ كان من الواضح ان هناك قضايا تفرق المحافظين أكثر من القضايا التي تجمعهم ، ولاسيما قضايا تحرير الكاثوليك وإنهاء الرق والغاء قانون الحبوب Corn Law ، ونص قانون الحبوب الذي تم تشريعه عام ١٨١٥ والذي كان يخدم مصلحة أصحاب الأراضي ، على فرض رسوم عالية على الحبوب المستوردة للحفاظ على اسعار المنتوج المحلي وهو ما أدى الى ارتفاع أسعار القمح والذرة بشكل أثقل كاهل المجتمع البريطاني ، ولم يشارك بالمرستون بشكل نشط في مناقشات قانون الحبوب لكنه من الواضح انه كان يؤيد السياسة الليبرالية لبعض زملاءه من المحافظين ولاسيما وليم هسكسون William Huskisson

(١٧٧٠-١٨٣٠) فيما يتعلق بحرية التجارة ورفع القيود على الاستيراد [٨] .

كان هناك خلاف بين بالمرستون عندما كان وزيراً للحرب مع القائد الأعلى للقوات المسلحة دوق يورك الأمير فردريك Prince Frederick Duke of York (١٧٦٣-١٨٢٧) ثاني أبناء الملك جورج الثالث ، وأدى ذلك الى أن يمتد النزاع مع آخرين في البلاط الملكي وأثار متاعب كثيرة لبالمرستون ، لكن الوضع بدأ يتغير بوفاة الدوق ، فقد تخلص بالمرستون من منافسه في وزارة الحرب ، وفي نفس العام توفي رئيس الوزراء البريطاني ليفربول الأمر الذي أربك الوضع السياسي الداخلي في بريطانيا ، فقد كان ليفربول هو الذي حافظ على تماسك حزب المحافظين الهش لكونه شغل منصب رئيس الوزراء لمدة طويلة (١٨١٢-١٨٢٧) [٩] .

غيرت وفاة ليفربول حظوظ بالمرستون السياسية ، وأصبح جورج كاننغ خليفة ليفربول في رئاسة الوزراء والذي كان يقود تياراً ليبرالياً متنامياً ضمن حزب المحافظين انتمى بالمرستون الى ذلك التيار مؤخراً ، وتعاون كاننغ مع حزب الأحرار بسبب رفض المحافظين المشاركة في الحكومة ، وأيد كاننغ الغاء قوانين الحبوب وتحرير الكاثوليك وهي ذات الأفكار التي أيدها بالمرستون ودافع عنها ، إنضم الى حكومة كاننغ نخبة من أنصاره ولا سيما وليم هيسكسون وجون وليم وارد الايرل الأول دادلي John William Ward 1st Earl of Dudley (١٧٨١-١٨٣٣) وتشارلز غرانت Charles Grant (١٧٧٨-١٨٦٦) وبالمرستون ، وتلقى بالمرستون من كاننغ عرضاً ليكون وزيراً للمالية ، لكن بالمرستون تردد في قبول العرض حتى اقترح عليه كاننغ تأجيل الامر الى وقت لاحق ، ومن الأسباب الأخرى التي أبعدت بالمرستون من منصب وزير الخزانة هو علاقته غير الودية مع الملك جورج الرابع ، وعرض كاننغ أيضاً على بالمرستون منصب الحاكم العام لجامايكا والهند لكنه فضل البقاء في موقعه في وزارة الحرب ولكن هذه المرة مع مقعد في مجلس الوزراء [١٠] .

برز حزب الأحرار على الساحة السياسية في بريطانيا وتوثقت علاقتهم برئيس الوزراء كاننغ ، وذلك يمكن توضيحه في رسالة بالمرستون إلى شقيقه وليم في الرابع من ايار ١٨٢٧ : " **عزيزي وليم انضم حزب الأحرار إلى جماعتنا بحماس وسيتولى البعض منهم مناصبهم في الحال أنا الآن في الوزارة و مستمر وزيراً للحرب حتى انتهاء انعقاد دورة المجلس ، بالإضافة الى واجباتي التي اقوم بها كقائد أعلى للقوات المسلحة حيث ان في غياب القائد العام للقوات المسلحة [توفي دوق يورك القائد العام عام ١٨٢٧] تنتقل مسؤولية الجيش إلى يد وزير**

الحرب انك سوف ترى من خلال النقاشات بان حزب الأحرار قد انضم إلينا جديا وان وجود كاننغ رئيساً للوزراء يدعم مطالبهم ، ولأنهم يتفقون معه بخصوص جميع القضايا الأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية والداخلية ، وفيما لو لم يقوموا بدعمه فانه سوف لا يستطيع الحفاظ على منصبه بسبب انشقاق حزبه [المحافظين] " [١١] .

وفي آب توفي رئيس الوزراء كاننغ وترك خلفه فراغاً كبيراً في قيادة الحكومة ، ولم يكن لدى الملك جورج الرابع الكثير من الخيارات ، فهو لا يرغب بتكليف رئيس وزراء من حزب الأحرار من جهة ، وكان قلقاً من تولي روبرت بيل Robert Peel (١٧٨٨-١٨٥٠) أو آرثر ولسلي الملقب بالدوق ولينغتون Arthur Wellesley 1st Duke of Wellington (١٧٦٩-١٨٥٢) المنتمين الى حزب المحافظين لكي لا تعود الانشقاقات في الحزب من جهة أخرى ، ولذلك إختار الملك فردريك جون روبنسون غودريش Frederick John Robinson Goderich (١٧٨٢-١٨٥٩) ليصبح رئيساً للوزراء في المدة من ٣١ آب ١٨٢٧ وحتى ٢١ كانون الثاني ١٨٢٨ ، وحافظ أنصار كاننغ على موقعهم في الحكومة الجديدة وعلى رأسهم بالمرستون وهسكسون وغرانت ودادلي وأصبح هسكسون زعيم لأنصار كاننغ ، ولم تستمر حكومة غودريش سوى أقل من خمسة أشهر حيث استقال من منصبه لأنه لم يستطع ان يوفق بين رغبات الملك وحزب الاحرار ، وكلف الملك ولينغتون ليشكل حكومته في ٢٢ كانون الثاني ١٨٢٨ والذي اضطر الى التحالف مع الأحرار لإنجاح حكومته [١٢] .

يبدو أن ملوك بريطانيا ولمدة طويلة كانوا يعتمدون على حزب المحافظين في إدارة البلاد لكن حزب المحافظين هو الآخر تأثر بالمتغيرات الجديدة وظهر منه جناح كاننغ ، والذي انضم اليه بالمرستون ، وكان في حزب المحافظين أيضاً شخصيات معتدلة لم ينضموا الى انصار كاننغ مثل ولنغتون وروبرت بيل ، ولذلك اضطر الملك جورج الرابع الى تكليف الدوق ولنغتون كرئيس للوزراء بصفته شخصية محافظة ومعتدلة في الوقت نفسه . ومن خلال الاحداث السابقة يبدو أن شعبية ومكانة حزب الاحرار أصبحت اكبر من السابق بالرغم من إصرار ملوك بريطانيا على استبعادهم من منصب رئاسة الوزراء بسبب تبنيهم لقضية الإصلاح البرلماني وتحرير الكاثوليك ، الا أن حكومات كاننغ وغودريش وولنغتون المحافظة لم تتمكن من الاستمرار في تشكيلتها بدون التحالف معهم ، ولم تغب هذه المتغيرات عن ذهن بالمرستون ويبدو انه بدأ ينتظر الفرصة المناسبة للانسحاب

من حزب المحافظين تماماً والانضمام بشكل علني الى حزب الاحرار .

ثانياً : سياسة بالمرستون الداخلية قبل توليه رئاسة الوزراء (١٨٢٨-١٨٥٥)

انضم أنصار كاننغ ومن جملتهم بالمرستون الى حكومة ولنكتون في كانون الثاني ١٨٢٨ ، الأمر الذي أثار انتقاد حزب الأحرار على اعتبار أن ذلك يتناقض مع مباديء كاننغ ، وبرر بالمرستون موقفه ضد تلك الانتقادات في خطاب ألقاه في مجلس العموم يوم الثامن عشر من شباط ١٨٢٨ ، حول ما أثير من تساؤلات حول موضوع أسباب انضمام مجموعة كاننغ إلى حكومة ولنكتون ، وأكد بان ولنكتون أعطى ضمانات وعهود لأنصار كاننغ بتنفيذ مطاليبهم [١٣] ، جدد بالمرستون موقفه بالمطالبة بتحرير الكاثوليك في المدة (١٨٢٨-١٨٣٠) ، ووجد بالمرستون في هذه المسألة فرصة للظهور بمظهر السياسي الليبرالي ، وتزامن ذلك مع بداية تحوله الى الليبرالية ، وفي ٢٦ شباط ١٨٢٨ ألقى بالمرستون خطابًا آخر في مجلس العموم لصالح تحرر الكاثوليك ، واكد على ضرورة حل مشكلتهم بما ينسجم مع التقاليد الديمقراطية في بريطانيا العظمى [١٤] .

وفي آيار ١٨٢٨ قدم بعض الوزراء في حكومة ولنغتون مشروعاً لسحب مقاعد مدينتي بنرين Penrhyn وايست ريتفورد East Retford من مجلس العموم لأنها قليلة السكان وتحويلها الى المدن الكبيرة ، وتم التوصل الى اتفاق بتحويل مقاعد ايست ريتفورد الى برمنكهام Birmingham المكتضة بالسكان في حين تذهب مقاعد مدينة بنرين الى مائة منطقة أخرى لإرضاء مصالح أصحاب الأراضي الزراعية ، لكن المحافظين المتشددين نكثوا الاتفاق بتحويل مقاعد ايست ريتفورد الى بيستلو Bassetlaw ، عارض بالمرستون هذه الخطوة وأيده هسكسون في الوقت الذي كان فيه مجلس العموم منقسماً ، ولأول مرة أعطت هذه الحادثة الفرصة لبالمرستون بعرض وجهة نظره حول الإصلاح البرلماني في مجلس العموم من خلال خطب عديدة ، وانطلاقاً من خلفيته الارستقراطية لم يكن بالمرستون مؤيداً للإصلاح لكنه طالب بإجراء اصلاح محدود لتهدئة الجماهير الغاضبة ولتقليل خطر الثورة التي قد تدمر البلاد ، وبسبب هذه الحادثة استقال بالمرستون وأصدقاءه من الحكومة في حزيران ١٨٢٨ [١٥] .

وصف رئيس الوزراء ولنغتون ما قام به بالمرستون وأصدقاءه من أنصار كاننغ بالخيانة ، وجلس بالمرستون لأول مرة في حياته في مقاعد المعارضة في مواجهة حكومة ولنغتون المحافظة ، وأثيرت مجدداً قضية تحرير الكاثوليك في مجلس العموم ودعم بالمرستون وأصدقاءه تحرير الكاثوليك بقوة ، وأكد مراراً في

تعليقاته أن القضية الكاثوليكية لا يمكن كبتها للأبد ولذلك طالب بحل عملي لمشكلة قد تؤثر عل البلاد ككل [١٦] ، وبعد تجاذبات ونقاشات حادة غير روبرت بيل وولنغتون موقفهما ، وفي ٥ آذار ١٨٢٩ قدم وزير الداخلية الى مجلس العموم مشروع قانون تحرير الكاثوليك والتي تضمنت السماح للكاثوليك بالترشيح لعضوية البرلمان البريطاني وتولي المناصب الرسمية في البلاد ما عدا مناصب الملك وولي العهد ووزير العدل وممثل الملك في ايرلندا فضلاً عن المناصب القضائية في المحاكم الكنسية ، فكان هذا تتويجاً لعملية تحرير الكاثوليك [١٧] .

واستمر بالمرستون في نشاطه المعارض للحكومة داخل مجلس العموم ، لكنه بدأ بالكلام عن الشؤون الخارجية أكثر من السابق بشكل يفوق خطب كاننغ موجهاً اتهاماته لحكومة ولنغتون بعدم أخذ دور حقيقي في التعامل مع الاحداث المهمة في أوربا ، وبذلك إتخذ بالمرستون لنفسه خطاً جديداً في السياسية الخارجية استمر لمدة ٣٥ عاماً من تاريخ بريطانيا [١٨] .

ومن الواضح أن أعضاء حزب الاحرار أظهروا تأييدهم لقانون تحرير الكاثوليك واجراء الإصلاحات البرلمانية نكاية بحزب المحافظين وليس ايماناً بما يقوموا به ، لاسيما اذا علمنا أن حزب المحافظين يحكم البلاد منذ مدة طويلة فكان الاحرار يسعون الى إزاحة المحافظين والحلول محلهم مستفيدين من الأزمات الداخلية التي واجهت البلاد آنذاك ، ولم تغب هذه المناورات السياسية عن ذهن بالمرستون ، فأبدى تغييراً تدريجياً في عقيدته السياسية وانضم الى كاننغ ثم تحول الى حزب الاحرار عام ١٨٣٠ بعد أن شكلوا الحكومة .

مهدت وفاة الملك جورج الرابع George IV (١٨٢٠-١٨٣٠) في تموز الى وصول حزب الاحرار الى السلطة في بريطانيا ، وساعدت الأوضاع الداخلية على ذلك أيضاً ولاسيما قضية الإصلاح البرلماني وتحرير الكاثوليك وإلغاء قوانين الحبوب ، كما أن الملك الجديد وليم الرابع William IV (١٧٦٥-١٨٣٧) كان أقل كراهية لحزب الأحرار ، وفي تشرين الثاني ١٨٣٠ سقطت حكومة ولنغتون لتتشكل حكومة من حزب الأحرار برئاسة الايرل غراي Earl Grey (١٧٦٤-١٨٤٥) وأصبح بالمرستون وزيراً للخارجية لتبدأ مرحلة جديدة ومهمة من حياة بالمرستون السياسية هيمن فيها لمدة طويلة على السياسة الخارجية البريطانية [١٩] .

وفي آذار عام ١٨٣١ قدم جون راسل مشروع قانون دعا الى تعديلات كبيرة في النظام التمثيلي والانتخابي ، في ذلك الوقت كان حماس بالمرستون بشأن الإصلاح البرلماني قد تراجع ، لاسيما بعد ان تضمن مشروع قانون راسل الغاء

١٦٨ منطقة انتخابية وتحويلها الى ٤٣ منطقة جديدة فضلاً عن شمول التصويت لكل مواطن يدفع ايجار سنوي قدره ١٠ جنيهات استرلينية ، وأدى مشروع راسل الى اثارة المحافظين المتطرفين الذين عارضوا بقوة هذا المقترح ، ووجد بالمرستون نفسه أمام فريقين متخاصمين هم الأحرار المؤيدين للإصلاح والمحافظين المتطرفين المعارضين له ، فإختار بالمرستون أن يتخذ موقفاً وسطاً على غرار موقف غراي وملبورن ، وكرر بالمرستون ما قاله سابقاً في مجلس العموم من أن البلاد بحاجة الى تغيرات جزئية في النظام الانتخابي لتجنب الفوضى [٢٠] .

رفض مجلس العموم التصويت على أي مقترح للإصلاح البرلماني فدعا غراي الى انتخابات عامة حصد على أثرها الاحرار تقدماً كبيراً على حساب حزب المحافظين ، وفاز بالمرستون بصعوبة في كامبرج حيث حصل على ٦١٠ صوتاً ، ومرّر مجلس العموم الجديد قانون الإصلاح البرلماني بسهولة لكن مجلس اللوردات رفض المصادقة عليه ، وناشد بالمرستون الملك وليم الرابع للضغط على مجلس اللوردات لكن الملك رفض ذلك ، وهدد غراي بالاستقالة من منصبه فحاول الملك اقناع ولنغتون بتشكيل حكومة من حزب المحافظين في حال استقال غراي ، الا أن الاضطرابات الشعبية التي اندلعت في بريطانيا نتيجة موقف الملك ومجلس اللوردات أجبرت الملك على الاستجابة للحكومة ، واضطر مجلس اللوردات على الموافقة على قانون الإصلاح في ٤ حزيران ١٨٣٢ وصادق عليه الملك في ٧ حزيران . كان بالمرستون قد تعامل مع هذه المسألة باستخدام سياسة الحلول الوسطى التي عرف بها خلال ممارسته العمل السياسي ، وأكد على انه من الأفضل تقديم تنازلات لتجنب وقوع البلاد في الفوضى مثل ما حدث في أوربا خلال الموجة الثورية عام ١٨٣٠ ، وبالنسبة لبالمرستون كان قانون الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ هو اقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات للطبقة الوسطى . وبعد الإصلاحات البرلمانية في عام ١٨٣٢ وقف بالمرستون في طريق أي مشروع إصلاحي في بريطانيا ووصفته بعض المصادر بالكابح لكل حركة إصلاحية فيما بعد [٢١] .

من الواضح أن بالمرستون كان يشكك في نوايا أي حركة إصلاحية تطالب بالمزيد من الديمقراطية في بريطانيا واستمرت هذه الشكوك في رأسه حتى وفاته . ووقف بالمرستون الى جانب قضية الإصلاح البرلماني لمنع حدوث الثورة والاصطدام بين الشعب والحكومة فضلاً عن كسب تأييد الرأي العام . وكان بالمرستون سياسياً محنكاً يقرأ الوقائع والاحداث ويتخذ القرارات المناسبة دون التقيد بالعقيدة السياسية

التي يؤمن بها ، متجنباً بذلك ما قد يؤدي الى ضرر أكبر وفوضى أوسع وهو ما تبعه خلال ازمة الإصلاح البرلماني التي كادت أن تعصف بالبلاد بسبب تعنت حزب المحافظين والملك وتمسكهم بالقوانين القديمة والامتيازات الموروثة لطبقة الارستقراطيين .

أثيرت قضية إيرادات الكنيسة الكاثوليكية الايرلندية في مجلس العموم البريطاني ، مما أثار الخلافات بين الأعضاء وأدى ذلك الى انهيار حكومة غراي في تموز ١٨٣٤ ، وكلف الملك روبرت بيل بتشكيل الحكومة في مسعى منه لعودة حزب المحافظين الى الحكم ودعى بيل لانتخابات جديدة لتعزيز موقع حكومته في مجلس العموم ، وفي تلك الأثناء سعى بالمرستون لضمان مقعده في جنوب هامبشاير South Hampshire ، وهي المقاطعة نفسها التي ترشح عنها في انتخابات عام ١٨٣٢ ، لكنه لم يحقق الأصوات الكافية حيث تغلب عليه مرشحي حزب المحافظين في كانون الثاني ١٨٣٥ ، وربما خسر مقعده لأنه كان مرشحاً غير ممثل في الحكومة بعد استقالة غراي ، كما أن المحافظين نشطوا في إثارة الخوف لدى رجال الدين في بريطانيا من ان الأحرار سيلغون ضريبة العشر التي تدفع للكنيسة وإنعكس كل ذلك على شعبية بالمرستون ، وتمكن بالمرستون من الحصول على مقعد لحزب الاحرار عن مدينة تيفرتون Tiverton وبقي يمثل هذه المدينة حتى وفاته ، ولم تكن نتائج الانتخابات كافية للحفاظ على حكومة المحافظين ، فإستقال بيل وكلف الملك وليم لامب ملبورن William Lamb Melbourne في نيسان ١٨٣٥ ليشكل الحكومة والتي شغل فيها بالمرستون منصب وزير الخارجية مرة أخرى [٢٢] .

وبعد تولي الملكة فكتوريا Queen Victoria (١٨١٩-١٩٠١) عرش بريطانيا عام ١٨٣٧ استفادت من خبرة وزير الخارجية اللورد بالمرستون الذي أدى دوراً كبيراً في تثقيف الملكة في الشؤون السياسية ، وكانت علاقة بالمرستون جيدة ايضاً مع رئيس وزراء الملكة فكتوريا ومستشارها المقرّب اللورد ملبورن ، ولذلك كان بالمرستون من الأسماء البارزة في الوسط السياسي البريطاني ولاسيما بعد توليه وزارة الخارجية ، لكن دوره في الاحداث السياسية الداخلية في بريطانيا بقي مستمراً عن طريق مجلس الوزراء أو عن طريق مجلس العموم البريطاني [٢٣] .

ونتيجة لضغط زعيم حزب المحافظين في مجلس العموم روبرت بيل الذي اقترح قانون يدين الحكومة فإضطرت الحكومة الى الاستقالة في تموز عام ١٨٤١ والتي كان بالمرستون فيها وزيراً للخارجية [٢٤] . كما تراجعت حظوظ حزب الاحرار في انتخابات عام ١٨٤١ ، فقد حصل

المحافظين على أغلبية بسيطة في مجلس العموم جعلت الملكة تكلف روبرت بيل بتشكيل الحكومة ، وأعيد انتخاب بالمرستون بنجاح في مقعده في تيفرتون ، لكنه أصبح خارج التشكيلة الحكومية وبقي في مجلس العموم يراقب أداء الحكومة مبدياً آراءه وانتقاداته بين الحين والآخر [٢٥] .

أدى قانون الحبوب الذي صدر منذ عام ١٨١٥ الى حدوث مجاعة في ايرلندا ، حيث قيد القانون استيراد الحبوب من الخارج لدعم المنتوج الداخلي البريطاني مما أدى الى رفع أسعار الحبوب ، وتزامن ذلك مع تضرر زراعة البطاطا التي تعد المادة الغذائية الرئيسية لسكان ايرلندا ، ولتخفيف هذه المجاعة ألغت حكومة روبرت بيل (١٨٤١-١٨٤٦) قوانين الحبوب وتم الإلغاء فعلا في ٢٥ حزيران ١٨٤٦ بدعم من حزب الأحرار [٢٦] ، لكن حزب المحافظين الذي يزعمه بيل صوت في مجلس العموم ضد حكومته فإضطر للاستقالة في ٢٩ حزيران ١٨٤٦ ، وبالرغم من استقالته فقد حافظ روبرت بيل على مجموعة قوية من المؤيدين لسياسته والذين يسمون أنصار روبرت بيل (Peelites) وكان لهم دور كبير في القضايا الهامة في بريطانيا خلال السنوات اللاحقة ، بما في ذلك تعزيز التجارة البريطانية الحرة مع الغاء قوانين الحبوب ، وتابع أتباعه بقيادة اللورد أبردين ووليام غلادستون العمل السياسي مع الأحرار [٢٧] .

امتلكت عائلة بالمرستون عقارات في مقاطعة سليغو Sligo شمال غرب ايرلندا الأمر الذي أدى الى اهتمامه بشؤون ايرلندا ومشاكلها وأبرزها المجاعة الايرلندية الكبرى التي حدثت عام ١٨٤٥ نتيجة لفشل موسم زراعة منتوج البطاطا والتي كانت تمثل المادة الغذائية الرئيسية للسكان ، وامتدت المجاعة الى عقارات بالمرستون هناك [٢٨] ، وساعد بالمرستون الايرلنديين في مقاطعته للهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، ولكن مساعدته لم تكن بمستوى الحدث ، مما أدى الى حدوث معاناة من قبل العوائل الساكنة في المقاطعة بسبب الازمة الغذائية ، وفي المدة (١٨٤١-١٨٤٦) والتي تمثل أطول إجازة لبالمرستون من وظيفته كوزير في الحكومة ، اهتم بالمرستون بعقاراته في ريف سليغو الايرلندي ، وراقب التطورات هناك الناتجة عن سوء المحصول الزراعي والازمة الاقتصادية الناجمة عنه ، لكن عودته للحكومة كوزير للخارجية مجدداً عام ١٨٤٦ في وزارة الأحرار التي رأسها وليم جون راسل أدى الى انشغاله عن عقاراته من جديد [٢٩] .

أدت الاحداث المصاحبة لأزمة قوانين الحبوب الى حدوث شرخ عميق داخل حزب المحافظين وتنافس كبير على الزعامة داخل حزب الاحرار ، وفي خضم هذه التجاذبات الداخلية استحوذ بالمرستون على انتباه الجمهور بسياسته

الخارجية المدافعة عن المصالح البريطانية في كل مكان حول العالم ، وكان تأثير بالمرستون واضحاً في حكومة راسل ، والدليل على هذا أن الحكومة انهارت في غضون أشهر بعد استقالة بالمرستون منها [٣٠].

عام ١٨٤٧ أرسل بالمرستون هو وبعض الملاك البريطانيين حوالي ٢٠٠٠ مستأجر ايرلندي الى كندا لتخفيف أثر المجاعة على الفلاحين المستأجرين في ايرلندا ، واتهمته بعض الصحف بعدم الاهتمام بمصير الايرلنديين المهاجرين الى كندا حيث زعمت تلك الصحف انهم عانوا من الجوع والامراض بعد وصولهم الى هناك ، لكن هذه الانتقادات لا تلغي حقيقة ما فعله بالمرستون لحماية الايرلنديين من الموت جوعاً في بلادهم عندما ساعدهم في الهجرة الى أمريكا الشمالية للحصول على حياة أفضل ، واستمر بالمرستون بمساعدة الايرلنديين في الهجرة الى أمريكا حتى ستينيات القرن التاسع عشر [٣١] .

اندلعت الثورة الفرنسية في شباط ١٨٤٨ والتي غيرت نظام الحكم في فرنسا وكانت فاتحة لسلسلة ثورات في أوربا ، ودعت تلك الثورة الى قيام نظام برلماني ديمقراطي في فرنسا ، وعندما سمع بالمرستون بأخبار الثورة توقع أن تنشط الحركات التي تطالب بالإصلاحات البرلمانية [٣٢] ، وتأثرت بريطانيا بالموجة الثورية التي حدثت في أوربا بما سمي بالربيع الأوربي ، وجددت حركة العرائضيين نشاطها في بريطانيا ، وكانت تلك الحركة قد ظهرت في بريطانيا منذ عام ١٨٣٩ وبدأت بالضغط على البرلمان للمزيد من الاصلاحات التي تمس امتيازات كبار موظفي الدولة وحتى الملكة ، فإتخذت الحكومة إجراءات بحقهم واعتقلت الكثيرين منهم [٣٣] .

لم يبد بالمرستون تعاطفاً مع أنصار الحركة العرائضية في بريطانيا ، ووقف ضدهم خلال المظاهرات الحاشدة التي جهزوا لها في لندن في العاشر من نيسان ١٨٤٨ ، واتهموه بأنه " ليبرالي مزيف " لأنه يدافع عن حريات الشعوب في الخارج ويقمع الحريات في الداخل ، وكانت هذه في الواقع جزء من دبلوماسية بالمرستون التي يعرف بها حيث كان ليبرالياً في الخارج ودكتاتورياً في الداخل ، ودافع بالمرستون عن نفسه في خطبه وحملاته الانتخابيه في تيفرتون مؤكداً وقوفه الى جانب مطاليب الجماهير البريطانية داخل مجلس العموم ومدافعاً عنها إلا انه لا يسمح بنشر الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد [٣٤] ، وفي أحداث عام ١٨٤٨ وبعد يوم على التظاهرات الحاشدة التي قام بها العرائضيين كتب اللورد بالمرستون في ١١ نيسان قائلاً : " **كان البارحة يوما مجيداً ، واترلو ثانية من السلام والنظام** " ، واصفاً توحد الشعب البريطاني في التصدي لحركة العرائضيين بمعركة واترلو [٣٥] .

انعكست خلافات بالمرستون مع رئيس الوزراء جون راسل والملكة حول السياسة الخارجية البريطانية على وحدة الحكومة ، في الوقت الذي ارتفعت فيه شعبية بالمرستون أمام الرأي العام في بريطانيا بصفته حامي حقوق المواطن البريطاني أينما كان ، ولاسيما بعد الإجراءات التي اتخذها لحماية حقوق مواطن يوناني من أصل بريطاني ، وخطب بالمرستون في مجلس العموم خطبة طويلة دافع فيها عن الإجراءات التي اتخذها بهذا الشأن ، لكن الخلافات تجددت بعد اعتراف بالمرستون بالانقلاب الذي حدث في فرنسا عام ١٨٥١ ، الامر الذي أثار غضب الملكة فكتوريا وجون راسل ، فتم ابلاغ بالمرستون بضرورة تقديم استقالته وقدمها فعلاً في كانون الثاني ١٨٥٢ ، وفي شباط انتقم بالمرستون من راسل بالتصويت مع المحافظين لحجب الثقة عن حكومته ، فإنهارت الحكومة ومن حينها لم يصبح راسل بتاتاً رئيساً للوزراء حتى وفاة بالمرستون ، وادت هذه التطورات الى حدوث انقسام في صفوف حزب الاحرار وكلفت الملكة ادوارد ستانلي دربي Edward Stanley Derby (١٧٩٩-١٨٦٩) بتشكيل حكومة الجديدة من المحافظين [٣٦] .

وبعد انتخابات عام ١٨٥٢ لم تستطع حكومة ديربي المحافظة الاستمرار سوى بضعة أشهر ، حيث سقطت في ٢ كانون الأول ١٨٥٢ ، وكلفت الملكة جورج هاملتون غوردون أبردين George Hamilton Gordon Aberdeen (١٧٨٤-١٨٦٠) بتشكيل الحكومة الجديدة للمحافظين ، والتي انبثقت عن تحالف أنصار روبرت بيل والمؤيدين لحرية التجارة بالإضافة الى حزب الأحرار ، ولما كان بالمرستون يتمتع بمكانة مرموقة في البرلمان فلم يستطع أبردين تجاوزه ، فأُسندت إليه وزارة الداخلية في حين أصبح جون راسل وزيراً للخارجية لأنه كان زعيماً لحزب الاحرار في مجلس العموم آنذاك ، واللذان كانا مختلفان فيما يخص السياسة الخارجية البريطانية كما أسلفنا ، وكتب السير جيمس غراهام واصفاً الحكومة بـ : " **انه فريق قوي ، لكنه يتطلب قيادة جيدة ، وهو ما لم يستطع أبردين توفيره** " ، وأدى التنافس بين بالمرستون وراسل الى المزيد من المتاعب لأبردين [٣٧] .

وعلى الرغم من أن بالمرستون وأبردين كانا معصرين لبعضهما إلا انهما لم يكونا يشتركان في الكثير من الآراء ، ففي مجال السياسة الداخلية كان بالمرستون محافظاً بينما كان أبردين اكثر ليبرالية ، وفي الشؤون الخارجية تبنى بالمرستون موقفاً ليبراليا بينما تبنى أبردين الاتجاه المحافظ ، وبالرغم من ذلك لم يستطع أبردين تجاوز بالمرستون وتركه خارج حكومته لأن ذلك يعني ارتباطه بالمعارضة مع دزرائيلي فأصبح بالمرستون وزيراً للداخلية في حكومة

أبردين الائتلافية ، وأكد بالمرستون أنه ترك وزارة الخارجية الى غير رجعة ، ففي سنته التاسعة والستين لم يكن بالمرستون يمتلك الرغبة في التعامل مع الأعباء الكبيرة واحتمالية تجدد الصراع مع الملكة ، وفي الحقيقة كانت الملكة فكتوريا ترى أن بالمرستون رجل متقدم بالعمر ويوشك أن يرحل عن هذا العالم حسب اعتقادها ، وهذا قد يفسر التحسن الطفيف في موقفها تجاهه ، الا أن بالمرستون كان يتمتع بنشاط كبير رغم كبر سنه [٣٨] .

وخلال عمله في وزارة الداخلية مرر بالمرستون قانون المصانع عام ١٨٥٣ الذي أزال الثغرات في قوانين المصانع السابقة ومنع العمل من قبل الشباب بين الساعة ٦ مساءً و ٦ صباحًا وحاول تمرير مشروع قانون يؤكد حقوق العمال ، واقترح قانون لوقف دفع أصحاب المعامل للعاملين لديهم السلع بدلاً من المال أو إجبارهم على شراء البضائع من المتاجر المملوكة لأصحاب العمل ، وفي آب ١٨٥٣ قدم بالمرستون قانون الحد من دخان المصانع من أجل مكافحة الدخان المتزايد من حرائق الفحم ، وهي مشكلة تفاقمت إلى حد كبير بسبب الثورة الصناعية ، كما أشرف على تمرير قانون تطعيم الأطفال والذي أقنع بالمرستون الحكومة بدعمه ، وجعل القانون تطعيم الأطفال إلزاميا لأول مرة ، ومنع بالمرستون دفن الموتى في الكنائس ، ومن الجدير بالذكر ان العائلات الثرية كان لها الحق في دفن الموتى في الكنائس ، واشترى أسلافها هذا الحق في الماضي ، كما عارض بالمرستون هذه الممارسة على أسس الصحة العامة وتأكد من دفن جميع الجثث في المقابر العامة [٣٩] .

وعلى الرغم من أن بالمرستون في وزارة الداخلية لم يكن يضطلع بمسؤولية حرب القرم كما هو حال زميليه وزير الحرب والمستعمرات دوق نيوكاسل Duke of Newcastle ووزير البحرية السير جيمس غراهام Sir James Graham ، الا ان آراءه كانت تحترم كثيراً لاسيما من قبل وزير الخارجية الايرل كلارندون Earl Clarendon ، واقترح بالمرستون على سبيل المثال شن هجوم على سيفاستوبول Sebastopol لوضع حد لسياسات روسيا التوسعية والعدوانية [٤٠] .

وفي خريف عام ١٨٥٣ ، قدم رسل مشروعه الإصلاحي مرة أخرى ، وكان بالمرستون حينها وزيراً للداخلية ، وتعد المناقشات حول قانون الإصلاح التي جرت في مجلس الوزراء حينها من الوقائع المهمة حول علاقة بالمرستون الطويلة بحركة الإصلاح البرلماني ، وكانت علاقة بالمرستون بحركة الإصلاح البرلماني مهمة جداً خلال الفترة (١٨٥٣-١٨٥٤) بصفته وزيراً للداخلية ، حيث أكد مجدداً رؤيته للإصلاح التي لطالما كررها وتمسك بها وهي الإصلاح

الجزئي لتجنب الثورة والفوضى ، ويعتقد بالمرستون أن ما حدث عام ١٨٣٢ كافٍ ولا داعي للمزيد من الخطوات بهذا الاتجاه ويجب المحافظة على الوضع الراهن كما هو [٤١] .

كانت خلافات بالمرستون مع راسل سبباً آخر لرفض مقترحات الإصلاح البرلماني التي قدمها الأخير ، وهو الامر الذي جعله كما يبدوا يكسب قسم من حزب المحافظين الى جانبه عندما أصبح رئيساً للوزراء لمدة عشر سنوات ، ويمكن القول بأن الإصلاح البرلماني في بريطانيا هو عبارة عن صراع بين رجال ذو نظريات سياسية جديدة ومتنوعة عن التمثيل البرلماني مقابل رجال آخرين ذوي أفكار محافظة تمسكوا بالنظام التمثيلي القديم وسعوا للحفاظ عليه من رياح التغيير التي هبت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر والتي تمثل الأفكار السياسية في العصر الفكتوري [٤٢] .

وفي سنته الأخيرة في وزارة الداخلية خفّض بالمرستون الفترة التي يمكن أن يحتجز فيها السجناء في الحبس الانفرادي من ثمانية عشر شهرًا إلى تسعة أشهر ، وخفف أيضًا العقوبات القصوى لمعظم الجرائم ، وأصدر بالمرستون قانون المدارس الإصلاحية عام ١٨٥٤ الذي أعطى وزير الداخلية سلطات لإرسال السجناء الأحداث إلى مدرسة إصلاحية بدلاً من السجن ، وعندما زار بالمرستون في تشرين الأول عام ١٨٥٤ سجن باركهورست Parkhurst prison وتحدث مع ثلاثة سجناء فتيان ، تأثر بسلوكهم وأمر بإرسالهم إلى مدرسة إصلاحية ، كما وجد بأن التهوية في الزنزانات غير جيدة وأمر بتحسينها [٤٣] .

أدى تخبط حكومة أبردين في إدارة حرب القرم الى سقوطها بسبب الانتقادات والتحقيقات حول ذلك في مجلس العموم ، وبسقوط أبردين أصبح الطريق ممهداً أمام بالمرستون لكن الملكة فكتوريا حاولت تجاهله ، فكلفت كل من اللورد دربي واللورد لانسداون Lord Lansdowne (١٧٨٠-١٨٦٣) واللورد جون راسل ولم يستطع الثلاثة تشكيل الحكومة [٤٤] . كان موقف المحافظين عام ١٨٥٥ ضعيفاً جداً الى درجة أن اللورد دربي رفض حتى محاولة تشكيل الوزارة ، ولهذا رأت الملكة أن من الأفضل أن تطلب من اللورد بالمرستون أن يصبح رئيساً للوزراء لأنها أدركت أنه الشخص المناسب لتولي هذا المنصب بفضل ما يمتلكه من خبرة سياسية وشعبية كبيرة في البلاد ، كان بالمرستون يمتلك شعبية جيدة حتى أنه عبر عن ذلك بقوله : " **اني اتمتع بمساندة الشعب وهذا أساس قوي** " [٤٥] .

ثالثاً : توجهات سياسته الداخلية أثناء رئاسته للوزراء (١٨٥٥-١٨٦٥)

استمر بالمرستون بسياسته الليبرالية التقليدية في الخارج خلال رئاسته للوزراء (١٨٥٥-١٨٥٨) حقق نجاحات كبيرة في سياسته الخارجية ولاسيما الانتصار على روسيا في حرب القرم وقمع الثورة في الهند عام ١٨٥٧ وكذلك حرب الافيون الثانية على الصين (١٨٥٦-١٨٦٠) ، أما في الداخل فلم يتغير شيء من موقفه تجاه قضية الإصلاح البرلماني ، وحاول بالمرستون جذب الانتباه الى نجاحاته في الخارج لكي لا يوافق على اجراء أي اصلاح إضافي ، ورفض مجدداً مقترحات جون راسل في هذا الاطار [٤٦] .

تحولت مسألة الاصلاح البرلماني في تلك المرحلة الى وسيلة للتنافس الحزبي بين حزبي المحافظين والاحرار في انتخابات عام ١٨٥٧ ، وتبنت شخصيات محافظة مثل دزرائيلي الإصلاح البرلماني نكاية ببالمرستون الذي كان الأقل حماساً لهذا المشروع من بين زملاءه في حزب الاحرار [٤٧] .

من الواضح أن قضية الإصلاح هي مطلب شعبي مهم للشعب البريطاني لاسيما للطبقات الدنيا ، لكنها استخدمت غالباً بين أفراد الطبقة السياسية في بريطانيا في اطار اقصاء الآخر والمنافسة على المناصب وتحديداً رئاسة الحكومة ، واستفاد بالمرستون خلال وجوده في المنصب من قضية الإصلاح ليمنع تمرير أي إصلاحات جديدة مستنداً على دعم السلطة الملكية والمحافظين ، وفي الوقت نفسه كان مستنداً في وجوده في رئاسة الحكومة على حزبه الليبرالي الموالي له والذي لطالما إمتلك الأغلبية في مجلس العموم ، وبالرغم من وجود مؤيدين للإصلاح من بين صفوف حزبه وأبرزهم جون راسل لكنه لم يستطع تجاوز بالمرستون الذي كان يرأس الحكومة .

انتقد بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني إجراءات بالمرستون لردع الصين بالقوة في حرب الافيون الثانية ، محاولين استغلال الحرب كوسيلة لسحب البساط من تحت أقدام بالمرستون ، وتكتل خصومه في ائتلاف هش ضده مستغلين بعض الاحداث مثل محاولة اغتيال امبراطور فرنسا بقنبلة صنعت في بريطانيا بالإضافة الى قضية الإصلاح البرلماني وثورة الهند وغيرها ، لكن الأخير استخدم نفس السلاح لمواجهتهم ، ودافع عن سياسته للدفاع عن التجارة البريطانية وحماية مواطنيه أينما كانوا ، مذكراً بقيام الصينيين بقتل تجار ومواطنين بريطانيين وقطع رؤوسهم مما يتطلب رد قوي من قبل حكومته للدفاع سيادة البلاد وحماية حقوق مواطنيها حول العالم ، لكن الانتقادات أضعفت الحكومة وأدت هذه الاحداث في النهاية الى سقوط حكومة بالمرستون في ١٩ شباط ١٨٥٨ ، وتشكلت حكومة من حزب المحافظين رأسها اللورد ديربي ، وبالرغم من سقوط حكومة

بالمرستون الا انه كان مسيطراً على المشهد السياسي في بريطانيا خلال تلك الحقبة بالرغم من تقدمه في السن [٤٨] .

وفي انتخابات عام ١٨٥٩ فاز بالمرستون في في مقعده عن تيفرتون وتمكن حزبه من تحقيق الأغلبية في مجلس العموم مما أضعف موقف حكومة ديربي [٤٩] . واجهت حكومة ديربي مشاكل داخلية وخارجية مهدت الطريق لعودة بالمرستون الى رئاسة الوزراء ، وكان التحالف الذي شكل حكومة ديربي هشاً بالأساس إذ لم يمتلك أغلبية في مجلس العموم البريطاني فضلاً عن ظهور بوادر الحرب في شمال إيطاليا وعجز الحكومة عن اتخاذ موقف ما ، ونتيجة لذلك دعى الأحرار بزعامة بالمرستون الى التصويت على إدانة الحكومة وحصلوا على ٣٢٣ صوتاً مقابل ٣١٠ صوتاً فإستقالت الحكومة ، في ذلك الوقت كان بالمرستون يعقد اجتماعات متكررة مع كبار حزب الأحرار ولاسيما منافسه جون راسل وسميت هذه الاجتماعات بإجتماعات غرف ويلس Willis Rooms في شارع جيمس James Street ، وإتفق أعضاء حزب الاحرار على العمل معاً لتشكيل حكومة قوية وتكتل برلماني ضم الكثير من الشخصيات المؤثرة ، وسمي هذا التكتل بالحزب الليبرالي الجديد برئاسة بالمرستون [٥٠] .

حاولت الملكة عام ١٨٥٩ تجاهل بالمرستون فكلفت اللورد غرانفيل Lord Granville (١٨١٥-١٨٩١) لتشكيل الحكومة لكن الأخير اعتذر ، وربما اعتقدت الملكة أن غرانفيل ، والذي كان أصغر من بالمرستون بحوالي ثلاثين عاماً ، ممكن السيطرة عليه بسهولة أكثر ، لكن عدم نجاح غرانفيل في تشكيل الحكومة جعلها تكلف بالمرستون بمنصب رئاسة الحكومة وشكّل بالمرستون فريقاً منسجماً من حزبه الليبرالي الجديد انبثق من اجتماعات غرف ويليس ، وأصبح راسل وزيراً للخارجية وكورنوال لويس Cornewall Lewis وزيراً للداخلية [٥١] ، في حين تولى غلادستون من حزب المحافظين وزارة الخزانة [٥٢] .

وفي حكومة بالمرستون التي شكلها في العام ١٨٥٩ كون بالمرستون مع جون رسل وزير خارجيته فريقاً منسجماً للعمل سوياً في الحكومة على عكس ما حصل عندما كان بالمرستون وزيراً في حكومة راسل [٥٣] ، وذكر كلارندون وغرينفل في مذكراتهما ان رسل كان يسير وفق توجيهات بالمرستون [٥٤] . وفي آيار ١٨٦٤ صرح غلادستون أنه لا يرى أي سبب من حيث المبدأ لعدم منح حق التصويت لجميع الرجال القادرين عقلياً ، وغضب بالمرستون نتيجة لهذا التصريح واعتبره بالمرستون تحريضاً على الفتنة في البلاد ، ويمكن القول أن بالمرستون جازف

بمستقبله السياسي من أجل الحفاظ على بلاده من التحول السريع والخطير نحو الديمقراطية عن طريق الإصلاح البرلماني [٥٥] .

واجه بالمرستون مشكلة الانقسامات في مواقف أعضاء حكومته وحزبه من أبرز الاحداث المهمة في أوربا وأمريكا خلال الحقبة الأخيرة من تولية رئاسة الوزراء وأبرزها قضية الوحدة الإيطالية ثم الحرب الاهلية الامريكية والثورة البولندية فضلاً عن قضية دوقيتي شلزفيك وهولشتاين بين الدنمارك وبروسيا [٥٦] .

ودافع بالمرستون عن سياسته المحايدة إزاء تلك الأحداث حفاظاً على المصالح البريطانية في ديمومة توازن القوى في أوربا ، كما استمر بالمرستون في سياسته التقليدية المعارضة لإجراء أي اصلاح برلماني في بريطانيا بإعتبار أن الفئات الدنيا من المجتمع البريطاني لا تصلح لقيادة البلاد لعدم امتلاكها الوعي السياسي اللازم حسب اعتقاده ، وشهد مجلس العموم محاولات من المعارضة لحجب الثقة عن حكومته لكنها لم تنجح وإستمر بالمرستون في إدارة الحكومة ونجح في الفوز في انتخابات حزيران ١٨٦٥ ، بالرغم من تدهور صحته وغيابه عن حضور جلسات مجلس العموم ومجلس الوزراء بسبب النوبات المتكررة لمرض النقرس الذي لازمه طوال حياته وحتى وفاته في ١٨ تشرين الأول عام ١٨٦٥ ، وبعد وفاته إعتبره دعاة الإصلاح انه كان حجر عثرة في طريق أي اصلاح برلماني في بريطانيا ، أما الملكة فكتوريا والتي اعتبرته خسارة عظيمة لبريطانيا العظمى وأقّرت بأنها لم تحبه أو تحترمه يوماً [٥٧] .

الاستنتاجات

في ختام هذا البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية :

١-بين هذا البحث أن بالمرستون لم يكن معروفاً على صعيد السياسة الخارجية وحسب كما هو متداول بل كانت له بصمات واضحة في السياسة الداخلية في بريطانيا .

٢-أحسن بالمرستون استغلال الازمات الداخلية لمصلحته للوصول الى غاياته في تحقيق هدف معين او الحصول على منصب معين ، كما أحسن توظيف نجاحاته الخارجية لتقوية موقفه في الحزب والحكومة ومجلس العموم .

٣-استخدم سياسة الحلول الوسطى التي طالما عرف بها في حل الكثير من القضايا وأبرزها قضية الإصلاح البرلماني عندما تمسك الملك بموقفه الرافض للإصلاح في الوقت الذي كانت بريطانيا تمر بمنعطف خطير قد يؤدي الى انفجار حرب داخلية تدمر البلاد لاسيما وان الثورات حينها كانت تعصف بمعظم القارة الاوربية وأسقطت نظام الحكم في فرنسا وهددت بريطانيا .

٤-أنشأ بلمرستون لنفسه سياسة خاصة به سميت بالسياسة البالمرستونية (Palmerstonian Policy) تمثلت بالحفاظ على مصالح بريطانيا بالدرجة الأساس وحل الازمات بالوسائل السلمية وبأقل الخسائر .

٥-بالرغم من توليه منصب وزير الحرب ثم وزير الخارجية لكن هذه التكليفات لم تثنيه عن المشاركة في النقاشات حول السياسة الداخلية في بلاده وكان له حضور مهم في أغلبها ، وحتى عندما جلس في مقاعد المعارضة كان له آراء ومناقشات مهمة في هذا الاطار .

٦-أدرك بالمرستون ان التحولات الجديدة في بريطانيا وبروز الطبقة الوسطى بعد انتشار الثورة الصناعية وتزايد الضغط الشعبي على الملك والحكومة أن مستقبله السياسي يتطلب التخلي عن حزب المحافظين والانضمام الى حزب الاحرار الذي يتبنى مطاليب الجماهير .

٧-بالرغم من انضمام بالمرستون الى حزب الاحرار لكنه لم يكن لبيرالياً في التعامل مع الشؤون الداخلية ، وبذل جهوده للحفاظ على التقاليد السياسية القديمة والامتيازات الموروثة للطبقة الارستقراطية في حكم البلاد مكتفياً بتأييد الإصلاح الجزئي لحماية البلاد من خطر الثورة والاضطرابات .

الهوامش:

(1)M'gilchrist , Jhon , Lord Palmerston abiography , London , 1865 , P.1-7 ; Sanders , Lloyd C. , life of Viscount Palmerston , London , 1888 , pp.1-5 ; Webester , Merriam , Webster's Biographical dictionary , U.S.A. (n.d), p.1142 .

(٢) عدي محسن غافل الهاشمي ، الاصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري(١٨٣٧-١٩٠١م) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ٣٣ .

(3)Francis,George Henry,Opinions and policy of the Right Honourable Viscount Palmerston,London,1852,p.27.

(4)Paul R., Ziegler, Palmerston, Palgrave Macmillan (UK), 2003, pp.17-18.

(5)Francis,George, Op.Cit, p.27.

(6) Zeagler, Op.Cit, p.18.

(7) Quoted in : Sanders,Lloyd C.,Op.Cit.pp.20-21.

(8) Zeagler, Op.Cit, p.19.

(9) Spencer C Tucker, The Encyclopedia of the Wars of the Early American Republic, 1783-1812 A Political Social and Military History [3 Volumes], V.1, ABC-CLIO, Oxford, 2014, p.343.

(10) Zeagler, Op.Cit, p.20.

(11) Quoted in : Marquis of Lorne, Viscount Palmerston K. G., New York, 1892, pp.44-45.

(11) Zeagler, Op.Cit, p.21.

(13) Francis,George Henry, Op.Cit, pp.42-46.

(١٤) طالب محيبس حسن الوائلي ، البرلمان الإنجليزي الحديث ... صراع من أجل السلطة ١٨٥٧-١٨٣٢ ، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد الخامس ، السنة الثالثة ، ٢٠١١ ، ص٤٧ .

(15) Sanders,Lloyd C.,Op.Cit,p.25; Joy,James Richard,Ten Englishmen of the Nineteenth Century,Ebook 2002,p.50.

(16) Zeagler, Op.Cit, p.24.

(١٧) طالب محيبس حسن الوائلي ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(18) Herbert C Bell, Palmerston and Parliamentary Representation, The Journal of modern history, Vol.4, No.2, (Jun 1932), p.191.

(19) Marquis of Lorne,Op.Cit,p.65.

(20) Zeagler, Op.Cit, p.39.

(21) Eric J Evans, Parliamentary Reform 1770-1918, Routledge, London, 2000, p.21.

(22) Zeagler, Op.Cit, p.42.

(٢٣) حيدر صبري شاكر الخيقاني ، الملكة فكتوريا وأثرها في السياسة البريطانية (١٨٣٧-١٩٠١) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٦٧ .

(٢٤) عدي محسن غافل الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(25)Trollope,Anthony, Lord Palmerston English Political Leaders,London ,1882,p.82.

(٢٦) علي جبر حسن ، الحركة الجارتية في بريطانيا ١٨٣٨-١٨٥٢ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٠ .

(27) W.H. Davenport Adams, Engilish party leaders and English patries from Walpole to Peel,Vol.2, Taylor and Co., London, 1878, p.492.

(28) Desmond Norton, Lord Palmerston and the Irish Famine Emigration : A Rejionder, The Historical Journal, Vol.46, No.1, Mar 2003, p.155.

(29) Ibid, pp.159-163.

(30) Zeagler, Op.Cit, p.78.

(31) Desmond Norton, Op.Cit, p.162.

(32)Roland Quinault, 1848 and Parliamentary Reform, The Historical Journal, Vol.31, No.4, Cambridge University Press, 1988, p.834.

(٣٣) عدي محسن غافل الهاشمي ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

(34) Zeagler, Op.Cit, p.65.

(35) Roland Quinault, Op.Cit, p.836.

(36) Zeagler, Op.Cit, p.77.

(37) Quoted in : Ritchie,J.Ewing,The Life and Times of Viscount Palmerston,London and New York,Vol.II,p.66.

(٣٨) حيدر صبري شاكر الخيقاني ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(39) Zeagler, Op.Cit, p.83.

(٤٠) حيدر صبري شاكر الخيقاني ، المصدر السابق ، ص١١٩ .

(41) Herbert C Bell, Op.Cit, p.193.

(42)Francis H. Herrick, The Second Reform Movement in Britain 1850-1865, Journal of the History of Ideas, Vol. 9, No. 2 (Apr., 1948), p.175.

(43)https://e.wikipedia.org/wiki/Henry_John_Temple,_3rd_Viscount_Palmeston

(44) Cecil,Woodham Smith,Op.Cit,p.355.

(٤٥) حيدر صبري شاكر الخيقاني ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

(46) Zeagler, Op.Cit, p.99.

(٤٧) عدي محسن غافل الهاشمي ، المصدر السابق ، ص١١٨ .

(48) Zeagler, Op.Cit, pp.101-102.

(49) Trollope,Anthony,Op.Cit,p.186.

(٥٠) حيدر صبري شاكر الخيقاني ، المصدر السابق ، ص١٣٠ .

(51) Ritchie,J.Ewing,Op.Cit,Vol.II,p.286.

(52) Angus B Hawkins, A Forgotten Crisis, Gladstone and the politics of finance during the 1850s, Victorian Studies, Vol.26, No.3, 1983, p.289.

(53) R.J. White, A Short History of England, Cambridge University press, first published, 1967, p.260.

(54) Paul H. Scherer, Partner or Puppet ? Lord John Russell at the Foreign Office 1859-1862, Albion: A Quarterly Journal

Concerned with British Studies, Vol.19, No.3, Autumn 1987, p.348.

(55)Herbert C Bell, Op.Cit, p.197.

(56) William Edward Hartpole Lecky, Historical and political essays, Longman, Green and Co., London, 1908, p.281.

(57) Sanders,Lloyd C.,Op.Cit,p.239; Trollope,Anthony,Op.Cit,pp.198-199.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

١- حيدر صبري شاكر الخيقاني ، الملكة فكتوريا وأثرها في السياسة البريطانية (١٨٣٧-١٩٠١) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٦٧ .

٢- عدي محسن غافل الهاشمي ، الاصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري(١٨٣٧-١٩٠١م) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ٣٣ .

٣- علي جبر حسن ، الحركة الجارتية في بريطانيا ١٨٣٨-١٨٥٢ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٠ .

٤- طالب محيبس حسن الوائلي ، البرلمان الإنجليزي الحديث ... صراع من أجل السلطة ١٨٥٧-١٨٣٢ ، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد الخامس ، السنة الثالثة ، ٢٠١١ ، ص٤٧ .

ثانياً : المصادر الأجنبية

1- Angus B Hawkins, A Forgotten Crisis, Gladstone and the politics of finance during the 1850s, Victorian Studies, Vol.26, No.3, 1983.

2- Desmond Norton, Lord Palmerston and the Irish Famine Emigration : A Rejionder, The Historical Journal, Vol.46, No.1, Mar 2003.

3- Eric J Evans, Parliamentary Reform 1770-1918, Routledge, London, 2000.

4- Francis,George Henry,Opinions and policy of the Right Honourable Viscount Palmerston,London,1852.

5- Francis H. Herrick, The Second Reform Movement in Britain 1850-1865, Journal of the History of Ideas, Vol. 9, No. 2 (Apr., 1948).

6- Herbert C Bell, Palmerston and Parliamentary Representation, The Journal of modern history, Vol.4, No.2, (Jun 1932).

7- Joy,James Richard,Ten Englishmen of the Nineteenth Century,Ebook 2002.

8- M'gilchrist , Jhon , Lord Palmerston abiography , London , 1865.

9- Marquis of Lorne, Viscount Palmerston K. G., New York, 1892.

10- Paul H. Scherer, Partner or Puppet ? Lord John Russell at the Foreign Office 1859-1862, Albion: A Quarterly Journal Concerned with British Studies, Vol.19, No.3, Autumn 1987.

11- Paul R., Ziegler, Palmerston, Palgrave Macmillan (UK), 2003.

12- Ritchie,J.Ewing,The Life and Times of Viscount Palmerston,London and New York,Vol.II.

13- R.J. White, A Short History of England, Cambridge University press, first published, 1967.

14- Roland Quinault, 1848 and Parliamentary Reform, The Historical Journal, Vol.31, No.4, Cambridge University Press, 1988.

15- Sanders , Lloyd C. , life of Viscount Palmerston , London , 1888 .

16- Spencer C Tucker, The Encyclopedia of the Wars of the Early American Republic, 1783-1812 A Political Social and Military History [3 Volumes], V.1, ABC-CLIO, Oxford, 2014.

17- Trollope,Anthony, Lord Palmerston English Political Leaders,London ,1882.

18- Webester , Merriam , Webster's Biographical dictionary , U.S.A. (n.d).

19- W.H. Davenport Adams, Engilish party leaders and English patries from Walpole to Peel,Vol.2, Taylor and Co., London, 1878.

20- William Edward Hartpole Lecky, Historical and political essays, Longman, Green and Co., London, 1908.

Abstract

This research shows an unknown aspect of Palmerston's interior policy in Britain during the Victorian era. Palmerston was known for his prominence in the field of foreign affairs by taking over the Ministry of Foreign Affairs for multiple times and then being prime minister, but this research comes to show his opinions and attitudes about Britian's interior affairs during the same time period. Palmerston had clear and important fingerprints in the interior affairs of Britain, and his positions contributed to solving the major crises inside the country, and avoiding falling into political chaos as he feared that the infectious effects of revolution could reach the British people and threat the security, safety and stability of the country. He worked "all his life" to prevent Britain from falling into chaos by adopting a policy of compromise and not allowing the country be dragged into the unknown, as he did during the crisis of parliamentary reforms and during the revolutions of 1848. At a time when he was practicing a liberal policy abroad towards other European countries, he was a dictator at home because the interest of his country requires such kind of dictatorship from his point of view .